الثورة
الاثنين 16 شوال 1433 هـ الموافق 3 سبتمبر 2012م العدد 17457

انعقد على مدى يومين متتاليين بصنعاء مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين الذي ينعقد بالرياض يومي (٤ -٥) من الشهر الجاري، وذلك في إطار دعم ومساندة جهود الحكومة وقدراتها في استيعاب مزيد من تعهدات المانحين والارتقاء بالوضع الإنساني المتدهور الذي تعيشه بلادنا جراء الاحداث التي شهدتها العام الماضي وامتدت آثارها لتشمل كافة القطاعات ومختلف فئات المجتمع اليمني، وقد هدف المؤتمر إلى المساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية وتفعيل العمل الإنساني لمنظمات المجتمع المدني ، كما أقر المشاركون في المؤتمر تفعيل النهج التشاركي المتكامل مع الحكومة في جميع المجالات والتنسيق والتكامل بين العناصر النشطة محليا وإقليميا ودوليا لتقديم الأعمال التنموية.

لقاءات /صفوان الفائشي

المشاركون في مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين لـ(الثورة):

التوصيات والنتائج التي خرج بها المؤتمر ستنعكس إيجاباً أمام الشركاء والمانحين والمنظمات الداعمة

كما أكدوا على أهمية معالجة جميع الاحتياجات الإنسانية العاجلة في اليمن لتجنب تدهور الأوضاع واعتماد استراتيجية للفترة الانتقالية في الأجلين القصير والمتوسط للتعامل مع القضايا الإنسانية والإنمائية.

بضرورة التعامل مع الأولويات التعليم الأساسي، ودعم التعليم والتدريب المهني بشكل عاجل للتخفيف من الفقر وتوجيه البرامج والسياسات من أجل التنمية الاقتصادية والمشاريع المدرة للدخل وبناء القدرات في المنظمات ما يسهم في رفع مستوى المعيشة والالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة لمنظمات المجتمع المدني .

(الثورة) التقت بعدد من المشاركين في المؤتمر وخرجت بالحصيلة التالية:

حيث يؤكد بيتر راس – منسق منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية – أن المنظمات الدولية تلعب دورا فريدا في تقديم دعم مميز لجهود الشعب اليمني في التغلب على الأزمات الإنسانية والانتقال من الأزمات إلى التنمية والحكم المستقر.

ويرى بيتر أنه من الأهمية بمكان وفي ظل تواصل المرحلة الانتقالية في اليمن، المشاركة الواسعة في النقاش حول مستقبل اليمن، على المستويات المحلية والوطنية، كون ذلك يمثل أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار والتقدم في عملية التنمية في البلاد.

مشيرا إلى أن أهمية المؤتمر التحضيري لمؤتمر المانحين الذي نظمه المنتدى الإنساني بصنعاء وشاركت فيه منظمات المجتمع المدني تكمن في الدور الذي تقوم به تلك المنظمات الدولية غير الحكومية والمتمثل في تشجيع وحث المانحين على دعم الجهود التي تعتمد على مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في عملية الحكم في اليمن.

تعهدات حقيقية لمستقبل اليمن

موضحا أن جهود المنظمات الدولية من شأنها أن تلعب دورا في بناء قدرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني وأن تلعب دورا محوريا في تحويل تعهدات المانحين إلى التزامات حقيقية لمستقبل اليمن، حيث تشير التقديرات بحسب بيتر إلى أن اليمن يحتاج إلى (٤,٧٥) مليار دولار سنويا كمساعدات خارجية واستثمار حتى نهاية عام ٢٠١٤م، لكن البلاد لديها القدرة على استيعاب (١,٤) مليار دولار فقط ، [بحسب التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك الذي تم تنفيذه من قبل كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، والأمم المتحدة والبنك الدولي]، وبناء عليه فإن المنظمات الدولية غير الحكومية ستعمل ومن خلال بناء القدرات على زيادات القدرات التنفيذية لمجوعة واسعة من المنظمات اليمنية في الوقت الذي سيعمل فيه على توسيع وتأهيل الخدمات الأساسية إلى مشاريع تنموية طويلة الأجل.

وعبر منسق منتدى المنظمات الدولية غير الحكومية عن تطلعهم في المنظمات الدولية غير الحكومية للعمل مع مؤسسات الدولة بهدف زيادة مساهمة منظمات المجتمع المدني اليمنية والدولية في الارتقاء بمستقبل البلاد.

شراكة حقيقية وفاعلة

من جانبه أكد علي صالح عبدالله – وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لقطاع التنمية الاجتماعية – أن من الأهداف التي سعى المؤتمر التحضيري لتحقيقها قبيل انعقاد مؤتمر المانحين هي إيجاد برنامج رقابي من قبل هذه المنظمات على تنفيذ الحكومة للبرنامج المرحلي ، والوقوف أمام الأفكار ونقاط القوة والضعف في هذا البرنامج، وإعادة صياغتها من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية وخاصة وزارة التخطيط.

إضافة إلى أفكار أخرى تتعلق بإيجاد مشروعات مشتركة إغاثية وتنموية مابين الجهات الحكومية والجهات الأهلية والخاصة.

وأشار وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين جاء ليؤكد أنه من الصعب جدا البناء والنهوض بالتنمية ومواجهة الأضرار التي لحقت بالمجتمع اليمني وبالناس ومعيشتهم جراء الأزمة الكبيرة التي مرت بها البلاد العام الماضي وامتدت حتى العام الجاري وانعكاساتها على التنمية وتزايد الفقر في أوساط الناس وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص العمل وانتشار ظاهرة معاناة الطفولة والنساء وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى، دون أن تكون هناك شراكة حقيقية وفاعلة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

لذلك فإن الفكرة الأساسية لهذا المؤتمر تقوم أساسا على إيجاد الشراكة الحقيقية بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة ، شريطة أن تكون هذه الشراكة شراكة حقيقية وفعالة وليست مجرد شراكة شكلية إعلامية فقط كما كان حاصلاً في السنوات الماضية، لذلك حاول المؤتمر الخروج بتصورات حقيقية وفاعلة فيما يخص هذه الشراكة .

قدرات استيعابية إضافية

وعن الإضافات والمكاسب الإيجابية التي يمكن أن يضيفها المؤتمر التحضيري لمؤتمر المانحين ؟

يؤكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية أن هذه الأمور والتقديرات وخصوصا تلك التي تتعلق باستيعاب المساعدات والقروض والقدرة الاستيعابية للدولة ومؤسساتها وبرامجها كان في الماضي يقع كله على عاتق الدولة .

ولهذا جاء انعقاد مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين ليصنع شراكة حقيقية من أجل إيجاد قدرات استيعابية إضافية إلى القدرات الحكومية ، وهذه القدرات هي قدرات المنظمات المدنية،

لكنه ينوه إلى أهمية أن تستغل هذه المنظمات هذه الفرصة التي منحتها إياها الحكومة وأن تعمل بشكل صحيح وشراكة حقيقية، ومتى ما نفذت ذلك فلا شك أنها ستضيف الكثير إلى القدرات الاستيعابية لتنفيذ القروض واستيعاب المساعدات بحسب علي صالح عبدالله.

لافتا إلى أنه ومن خلال تجارب السنوات الماضية لوحظ أن القدرات الاستيعابية للدولة محدودة وهذا أحد الأسباب الرئيسية في الإخفاق وعدم استخدام القروض والمساعدات .

تجاوز الاخفاقات

لذلك من المرتكزات التي بحثها المؤتمر إخفاقات ونجاحات المؤتمرات السابقة وكيفية إيجاد آليات جديدة لاستغلال القروض والمساعدات والمنح بصورة إيجابية وهذه القضية ستكون مطروحة في مؤتمر المانحين.

وقد سمعنا حديث رئيس الوزراء عن آليات إيجاد صندوق دولي تصب فيه المساعدات وتكون لهذا الصندوق وحدات تنفيذية ، بحيث تقوم هذه الوحدات الحكومية أو الخاصة بالتنفيذ، وهناك عدد من الحلول التي تم طرحها لكن المهم أن يكون هناك حسن نوايا.

كما تمت مناقشة رؤى وأطروحات المنظمات الدولية تجاه البرامج المرحلية ، وسيطرح ذلك في مؤتمر المانحين، ويبقى أن نكون صادقين في استغلال ما هو متاح لنا من المساعدات والقروض، والمنح المقدمة من الخارج والمنظمات الدولية .

ولذلك نحن نعول كثيرا على النتائج التي خرج بها المؤتمر التحضيري للمانحين، ونأمل أن يكون هناك قوة إضافية حقيقية موجودة هي منظمات المجتمع المدني ، وفي الوقت ذاته ينبغي علينا أن نعرف كيف نواجهها وكيف ندعها تعمل وفق آليات صحيحة وسليمة وآليات تشاركية وصادقة.

شراكة وتعاون

من جانبه أكد د .عبد المجيد فرحان – أمين عام جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية – أن منظمات المجتمع المدني لا تستطيع أن تعدل في برنامج الحكومة أو الإضافة إليه والذي تم توزيعه على المنظمات المشاركة في المؤتمر .

موضحا أن سياسة منظمات المجتمع المدني في المرحلة القادمة هي الشراكة والتعاون مع الحكومة والعمل وفق أولويات الحكومة وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بها في مكافحة سوء التغذية .

وقال: سنكون جزءاً في التنفيذ كي نساهم ونخفف من العبء الإنساني وفق استراتيجيات الحكومة وتحديدا في المكون الانساني .

وحول التقديرات التي تشير إلى أن بلادنا تحتاج إلى أكثر من (٤,٧٥) مليار دولار سنوياً حتى العام ٢٠١٤ كمساعدات خارجية لاستخدامها في الارتقاء بالوضع الإنساني ،وتوقعاته عن مدى استجابة المانحين لذلك خصوصا وأنهم تحججوا في مرات سابقة بأن الحكومة غير قادرة على استيعاب ذلك المبلغ أوضح فرحان أن معظم المبالغ الممنوحة ستشارك المنظمات غير الحكومية في تنفيذها .

وقال : نحن سنشارك بشكل كبير في تنفيذ الاحتياجات الإنسانية الطارئة والعاجلة التي أضيفت إلى برنامج الحكومة ، ولهذا نجد أن المؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين ضم عدد من المنظمات مختلفة.

رسالة المنظمات ودورها

وعن جدوى انعقاد مؤتمر منظمات المجتمع المدني قبل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر المانحين بالرياض أشار د.فرحان إلى أنه يكفي أن تصل رسالة منظمات المجتمع المدني إلى الناس، الذين يجب أن يستشعروا الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، وهذه مؤشرات طيبة ، بعد أن كانت المساهمة والمشاركة في السابق محدودة، الآن تم فتح الباب أمام الرؤى وتوسيع قاعدة المشاركة.

رقابة وتنفيذ

وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في مساندة الحكومة في استيعاب مزيد من تعهدات المانحين أكد د. فرحان أن منظمات المجتمع المدني ستقوم بدور رقابي في المستقبل، إلى جانب المشاركة في التنفيذ .

وتوقع فرحان أن يكون للمنظمات إسهاما فاعلا في المرحلة القادمة وبشكل كبير ،حيث ستوسع منظمات المجتمع المدني من نشاطها ومشاركتها في الجانب الإنساني ، خصوصا وأن المنظمات ومن خلال هذا المؤتمر التحضيري قد اتفقت مع الحكومة على أن تكون ضمن مكونات استيعاب المنح، وأن تكون إحدى الآليات لاستيعاب المنح المقدمة من المانحين وهذا لم يكن متاحا في السابق عند عقد مؤتمر المانحين ٢٠٠٦م بحسب د.فرحان.

أولويات برنامج الحكومة

وترى سمراء شيباني – كبير مسئولي الإتصال في البنك الدولي باليمن – أن مؤتمر المجتمع المدني الذي عقد في صنعاء مهم جدا وقد شهد حضورا فاعلاً من محافظات مختلفة .

مشيرة إلى أنه وعلى مدى يومين ظلت تعمل فيها مجموعات (التعليم ، الصحة ، الجانب الإنساني ، الشباب والمرأة) وخرجت بتوصيات وروؤى من شأنها خدمة الموضوعات التي ستقدم في مؤتمر المانحين بالرياض من قبل منظمات المجتمع المدني.

وبحسب سمراء فإن المؤتمر قد خرج بعدد من التوصيات، المهمة والملحة والتي من شأنها أن تعطي مؤشرا للحكومة حول الأولويات التي يجب أن تضاف إلى برنامجها .

ارتفاع سقف الحرية

من جهته يؤكد هاني البناء – رئيس المنتدى الإنساني العالمي – أن من أهم الجوانب الإيجابية التي خرج بها مؤتمر منظمات المجتمع المدني التحضيري لمؤتمر المانحين هو الحرية ، والتعبير والسقف المرتفع الذي منحته الحكومة في هذا الجانب ، وبوجود دولة رئيس الوزراء يوم الإفتتاح، والذي أعطى ممثلي منظمات المجتمع المدني الحرية في أن يتحدثوا ويشاركوا في برنامج الحكومة، ووضع آليات للإضافة والتحسين والتغيير ،وهذه أبرز سمة ميزت المؤتمر.

مشيرا إلى أن كل الأوراق المقدمة في المؤتمر ركزت في محاورها ومواضيعها على مناقشة كيف نستطيع أن نكون شركاء مع الحكومة في وضع صورة متكاملة لحاجيات المجتمع اليمني لمؤتمر المانحين في الرياض الثلاثاءالقادم .

وأضاف : هناك مؤشرات إيجابية وجيدة تحدث لأول مرة، وتعتبر إحدى التوصيات التي أخذ بها مؤتمر اليمن الذي أوصى بها المنتدى الإنساني الذي نظم في القاهرة في مايو لهذا العام بالتعاون مع جامعة الدول العربية ، وهو إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مؤتمر الرياض بـ(٥) جمعيات اختارتها وزارة التخطيط، وقد قدمت تلك المؤسسات المختارة، ورقة عمل تمت مناقشتها من قبل المشاركين في مؤتمر منظمات المجتمع المدني ، والإضافة إليها ، ولاقت بعض المشاريع والأطروحات استحساناً كبيراً وهذا يعتبر تكاملاً .

نقلة نوعية

وحول تعامل منظمات المجتمع المدني مع برنامج الحكومة التي منحت الفرصة للإطلاع عليه والرؤى التي يمكن أن تتقدم بها المنظمات إزاء البرنامج أكد د. البناء أنهم لم يناقشوا أداء المؤسسات الحكومية، ولكنهم ناقشوا النقلة النوعية للحكومة اليمنية فيما يتعلق بإشراك منظمات المجتمع المدني وإشراكها لخمس مؤسسات كبيرة في المؤتمر منها مؤسسة الصالح وجمعية الإصلاح ، ومؤسسة طيبة، ونماء وغيرها.

كما أن هناك مؤسسة أخرى هي المنتدى الإنساني في بريطانيا حيث شارك المنتدى الإنساني في اليمن .

صوت المنظمات

وعن أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع رؤى وتصورات لمؤتمر المانحين عبر الحكومة اليمنية أوضح د. البناء إنّ صوت مؤسسات المجتمع المدني سيكون أكثر تعبيرا لأنه يعرف أرض الواقع بكثير ، ومطلع على مشاكله المختلفة وآلام أبنائه المختلفة ومن هنا تأتي أهمية تواجد مؤسسات المجتمع المدني .

وتطرق البناء إلى أن أي مؤتمر دولي حكومي في العالم يعطى مزيداً من الاهتمام لمثل هذا البعد وأن تنقل المشكلة من جذورها ، وبالتالي لايمكن الاستعجال في النتائج التي يمكن أن تتمخض عن مشاركة هذه المنظمات ، لكنها بالتأكيد سيكون لها دور إيجابي خصوصا وأن منها من يعمل منذ عشرات السنين على أرض الواقع وتعرف خبايا وحاجيات الناس.

مشيرا إلى أن الخبرات التراكمية لمؤسسات المجتمع المدني قد تكون أكثر بكثير من الخبرة التراكمية عند بعض المسئولين فلذلك تواجد هذه المنظمات مهم وأساسي لأي مؤتمر .

نقد بناء

وعن إمكانية تحقيق الأهداف التي يطلع إليها اليمنيون من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة قال : رئيس المنتدى الإنساني العالمي لا تستطيع أن تحقق كافة أهدافك في أول مرحلة، فالحكومة لها دورها إن لم تستطع أن تحقق ٥ ٪ هذه المرة يمكن المرة القادمة أن تحقق ١٠ ٪ ، وهكذا ولكن ينبغي ألا نستعجل النتائج.

وأضاف: نحن نريد أن ننتقد ونحول طاقة الانتقاد إلى عمل إيجابي فعال يتقدم بالمجتمع.

مؤكدا أنه لا توجد حكومة تستطيع القضاء على الفساد في سنتين ولا توجد مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو صحية تُحل في سنتين ، الدكتور مهاتير انتقل بالحكومة الماليزية كحكومة مستمرة في الحكم في ٢٣ سنة . التجربة التركية نجحت بعد ٤٠ سنة ولم تنجح في أربع أو خمس سنوات ..

واستطرد قائلاً: عندما ننظر إلى بناء المجتمعات لا نتحدث عن الشهور والسنوات بل نتحدث عن حقب من الزمن لرؤية واضحة ولإدارة سياسية تستطيع أن تحقق الرؤية .

وأضاف: نحن لا نستطيع أن نحكم على رئيس جمهورية أو رئيس وزراء جاء قبل ستة أشهر ونعلقه بالمشنقة حتى المؤسسات الصغيرة تقول لك تعال اسألني بعد ستة أشهر .

وأكد الدكتور هاني البناء في ختام حديثه لـ(الثورة) إنّ مشاكل اليمن ليست مشاكل وطنية فحسب لكن ترتبط بها مشاكل دولية وحدودية وتدخلات دولية لانعرفها نحن، وضغوطات على أي حكومة سواء كانت في اليمن أو في مصر ورئيس مجلس الوزراء أو الحكومة في كل دول العالم تقع عليه كل هذه المشاكل .

وبالتالي إذا أردنا أن ندفع بالحكومة لتتقدم اليمن لابد أن نساعدها بالنقد البناء وليس بالنقد السلبي ولا بد أن تكون هناك حلول ومعالجات مع الانتقاد .

محاور وتوصيات

بدوره شدد الدكتور عباس زبارة – رئيس المنتدى الإنساني باليمن – على أهمية أن يلمس أبناء اليمن نتائج هذا المؤتمر.. وليس المهم الإعلان عن تبرعات مالية لليمن بقدر أن يتم الوفاء بتلك التبرعات في أسرع وقت ممكن ، وأن يتم إنفاقها في الوجه الصحيح الذي يعود بالخير على الشعب اليمني وينتشله من براثن الفقر.

مشيرا إلى أن مؤتمر منظمات المجتمع المدني الذي عقد في صنعاء خرج بمصفوفة من التوصيات و المحاور التي يمكن أن تضاف إلى خطة الحكومة المستقبلية .

وأضاف: جميل أن يشارك الناس والمنظمات غير الحكومية وأن تقدم رأيها وترفع صوتها فهي تمثل معاناة الناس واحتياجاتهم وبالتالي فإن التوصيات التي خرج بها المؤتمر لا شك أنها ستؤخذ بعين الاعتبار .

انعكاسات إيجابية

وتابع قائلاً: نشعر أن المؤتمر حقق نجاحا كبيرا رغم أن انعقاده كان في فترة قصيرة ، وكنا نتمنى أن يعقد هذا المؤتمر قبل وضع الأطروحات والآراء ، لكنه عقد متأخرا ولو تم عقده قبل أشهر لكان هناك فهم أوسع ومشاركة أكثر فاعلية، لكن ورغم ذلك فمما لا شك فيه أن نتائجه ستنعكس إيجابا على رأي المجتمع المدني أمام الشركاء والمانحين والمنظمات الداعمة .

وأشار زبارة إلى أن المطلوب من منظمات المجتمع المدني هو أن تعطي بقدر ما تستطيع كون العملية تكاملية والحكومة قد بذلت كل جهدها في هذا الشأن، وعليه لا بد أن يؤخذ في الاعتبار رأي المجتمع المدني وقضايا التنمية وكل المواضيع التي تهم المواطن اليمني .

وتمنى د. زبارة على المنظمات غير الحكومية والدولية أن تشارك في التخطيط والتنفيذ .

آمال وتطلعات كبيرة

ويؤكد هلال محمد البحري – مسئول العلاقات العامة والإعلام بالمنتدى الإنساني باليمن – على ضرورة تكاتف الجهود لمساعدة اليمن وتمكينها من الخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال تقديم الدعم المالي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لأبناء الشعب اليمني وإعادة الاستقرار وتفادي المزيد من تردي الاوضاع ..

مشيرا إلى أن حالة الفقر والمعاناة التي يعيشها أبناء اليمن سببان رئيسيان في تردي الاوضاع على كافة المستويات ، وفي حال استمرار هذه المعاناة فسوف يؤدي ذلك إلى زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام

ولذا نطالب من الإخوة الأشقاء في دول الخليج العربي وكذا أصدقاء اليمن دعم اليمن في هذه المرحلة الحرجة في تاريخه ، والإيفاء بالمنح التي سبق وأن تعهدوا بها لليمن، على اعتبار أن مؤتمر المانحين يمثل الفرصة الأخيرة والأمل الكبير لكل أبناء الشعب اليمني.

هذا وقد شارك في فعاليات هذا المؤتمر ممثلون عن ٤٥ منظمة أجنبية و٩٥ منظمة محلية من مختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى ممثلين عن ثمانية عشرة وزارة .. وقد ناقش المؤتمر على مدى يومين عدداً من القضايا والموضوعات والتي كان من أبرزها،عرض ومراجعة الخطة الانتقالية للحكومة المقدمة لمؤتمر المانحين من الحكومة ،كما تم عرض ومراجعة وجهة نظر منظمات المجتمع المدني لتأكيد توافق الخطة مع الاحتياجات من وجهة نظر المنظمات وتلبية احتياجات المرحلة ،وكذلك إظهار مقدرة المنظمات المحلية على إدارة وتنفيذ المشاريع على الأرض ،وتحسين الاتصال والتعاون بين العاملين في المجال الإنساني والتنموي ،ولفت انتباه الإعلام وصناع القرار لخطورة الوضع الإنساني في اليمن ،وإمكانية متابعة وتقييم تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين ، وأنه يجرى تنفذها بطريقة أكثر مسؤولية وشفافية تلبي أولويات الاحتياج.

■ د. البناء:
المؤتمر سعى إلى وضع صورة متكاملة لحاجيات المجتمع اليمني لمؤتمر المانحين في الرياض

■ بيتر راس:
جهود المنظمات الدولية تلعب دوراً محورياً في تشجيع المانحين على دعم الحكومة وبناء قدرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني

■ سمراء شيباني :
المؤتمر خرج بتوصيات، مهمة حددت الأولويات التي يجب أن تضاف إلى برنامج الحكومة

■ علي صالح عبدالله:
النهوض بالتنمية يتطلب شراكة حقيقية وفاعلة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

■ د.زبارة:
محاور وتوصيات المؤتمر ستنعكس إيجابا على الشركاء والمانحين والمنظمات الداعمة